لتفعيل خدمة التوقيع الإلكتروني

«الدولي» يوقّع مذكرة تفاهم مع الهيئة العامة للمعلومات المدنية

جانب من توقيع الاتفاقية

حرصاً على منح عملائه أحدث الخدمات التي تسهّل معاملاتهم المصرفية، أعلن بنك الكويت الدولي مؤخراً عن توقيع مذكرة تفاهم بالتعاون مع الهيئة العامة للمعلومات المدنية، بهدف تفعيل خدمة التوقيع الإلكتروني، وتعتبر هذه الخدمة بمثابة هوية إلكترونية على شكل شهادة رقمية، تتيح للفرد إثبات هويته خلال التعاملات الإلكترونية بمنتهى السهولة والأمان.

وبناءً عليه، فإن الدولي بصدد إطلاق هذه الخدمة الرائدة في مجال تكنولوجيا المعلومات، مما من شأنه توفير الكثير من الوقت والجهد في إتمام الإجراءات والمعاملات المصرفية بالنسبة للعملاء والموظفين في آن واحد.

وتعليقاً على الموضوع، صرح رئيس مجلس الإدارة لبنك الكويت الدولي الشيخ محمد جراح الصباح: «أن الدولي يحرص دائماً على تقديم أحدث المنتجات والخدمات المبتكرة لعملائه، ومن هنا جاء توقيع هذه المذكرة بالتعاون مع الهيئة العامة للمعلومات المدنية بهدف تسهيل إجراءات المعاملات المصرفية لعملاء البنك من خلال الاعتماد على استخدام خدمة التوقيع الإلكتروني.»

وأوضح الجراح أن استخدامات هذه الخدمة تكمن في إثبات هوية الفرد إلكترونياً عند الدخول على بياناته الخاصة، بالإضافة إلى إمكانية إنجاز المعاملات المصرفية عبر الإنترنت مع توفير حماية للبيانات الشخصية لصاحب المعاملة دون حضوره الشخصي، مشيراً إلى أن العميل يمكنه أيضاً استخدام هذه الخدمة في توقيع المستندات الإلكترونية، مثل العقود والاتفاقيات والمعاملات مع إمكانية تشفيرها. وكذلك يستطيع ان يقوم بالمراسلات عبر البريد الإلكتروني وإضافة توقيعه على الرسالة إثباتاً انه فعلياً من أرسل هذه الرسالة.

وبالإشارة إلى فوائد خدمة التوقيع الإلكتروني، ذكر الجراح ان هذه الخدمة تحقق استفادة لعدد كبير من عملاء البنك، حيث ان البروتوكول يتيح لهم القيام بجميع معاملاتهم المصرفية عبر الإنترنت بمنتهى السرعة والسهولة، دون أن يضطروا لمراجعة أو زيارة البنك بأنفسهم، الأمر الذي من شأنه توفير الكثير من الوقت والجهد، مع ضمان امن وسرية البيانات على صعيد مختلف الخدمات المصرفية من جهة، ويضمن إنجاز الخدمات بأسرع وقت ممكن من جهة أخرى. وأضاف الجراح قائلاً أن خدمة التوقيع الإلكتروني تعتبر خطوة مهمة لمواكبة التطور التقني ومكملة في مجال الربط الإلكتروني بين المؤسسات في الكويت، وبهذا فإنها تساهم في نقل دولة الكويت إلى عصر الهوية الإلكترونية للقوم بدور رائد في توفير التقنية الآمنة والمعتمدة في التحقق من الهوية الإلكترونية لضمان امن وسرية البيانات في مختلف الخدمات والمعاملات الإلكترونية، مما يمكن الحكومة الكويتية من المضي قدماً في تنفيذ خططها الطموحة لتفعيل مفهوم الحكومة الإلكترونية.

ومن جانبه أكد مدير عام الهيئة العامة للمعلومات المدنية مساعد العسعوسي على ان الهيئة العامة للمعلومات المدنية بما تملكه من امكانات جريصة على التعاون مع كافة الجهات الحكومية وغير الحكومية الراغبة في الاستفادة من خدماتها ، وذلك في اطار توسيع استخدام التوقيع الالكتروني وتسهيل وتنفيذ المعاملات الإلكترونية في القطاعين العام الخاص في اطار يضمن سلامة وسرية تبادلها ، وذلك في إطار القانون رقم 20 لسنة 2014 في شأن المعاملات الإلكترونية والذي نص في المادة 23 منه على « تتولى الهيئة العامة للمعلومات المدنية الإشراف على بناء وتصميم وإدارة البنية التحتية لكل من التصديق والتوقيع الإلكتروني لدولة الكويت وتلتزم الجهات المصرح بها وفق المادة السابقة من هذا القانون بالربط والتنسيق مع الهيئة العامة للمعلومات المدنية وفقا للضوابط والشروط التي تضعها الهيئة العامة للمعلومات المدنية بالتنسيق مع الجهات المختصة في هذا الشان».

ولفت العسعوسي الى ان التوقيع الالكتروني اضحى ضرورة لا غنى عنها لاثبات الهوية للحصول على الخدمات الالكترونية ، مثنيا على مبادرة بنك الكويت الدولي للاستفادة من خدمات الهيئة مما يعزز الشراكة المستمرة بين القطاعين العام والخاص في خدمة المواطنين والمقيمين بدولة الكويت، داعيا مختلف الجهات الى ضرورة الاستفادة من الاستخدامات المختلفة للبطاقة الذكية وخاصة التوقيع الالكتروني.

الجدير بالذكر أن الدولي يقدّم مجموعة متنوعة من الخدمات المصرفية الإلكترونية مثل خدمة الدفع الإلكتروني التي تسمح للشركات بتحصيل رسوم خدماتها أو منتجاتها عبر الإنترنت. بالإضافة إلى خدمة الدولي أون لاين، التي تمكن العملاء من إتمام العديد من معاملاتهم المصرفية من خلال موقع البنك الإلكتروني.

خلال انعقاد الجمعية العمومية

الخرافي: استمرار جمعية إنجاز الكويتية دليل على نجاحات مستمرة

جانب من الجمعية العمومية

عقدت جمعية إنجاز الكويتية جمعيتها العمومية الثالثة في برج الحمرا، بحضور بدر الخرافي، نائب رئيس مجلس الإدارة لجمعية إنجاز الكويتية، وبمشاركة الأعضاء والقائمين على أعمال الجمعية.

وقد تم خلال الإجتماع عرض تقرير مجلس الإدارة عن السنة المالية المنتهية في 2016/6/31، والتي اشارت إلى ان اعداد الطلبة المشاركين في البرامج التعليمية والتربوية التي تنمي المهارات الريادية لدى الشباب في إزدياد مستمر. وقد أوضحت تقارير 2016 انه قد تم تدريب ما يقارب الـ 12.000 طالب وطالبة، وذلك بفضل مساهمة ما يقارب 1083 متطوع من القطاع الخاص الذين يقدمون خلاصة خبراتهم المهنية في مجالات الثقافة المالية، والاقتصاد، والريادة وإدارة الاعمال.

وفي كلمة القاها بدر الخرافي، نائب رئيس مجلس الإدارة لجمعية إنجاز الكويتية، خلال الإجتماع بدأها بالترحيب بالحضور، واستعرض خلالها أهم انجازات الجمعية قائلاً: « إن إستمرار جمعية إنجاز الكويتية دليل على نجاحات مستمرة بتحقيقها للأهداف التي انشات لأجلها، ولا نستثني من تلك النجاحات دور الشركات والمؤسسات في القطاع الخاص، والتي لها دور كبير في دعم جمعية إنجاز الكويتية. فإن انتشار برامج إنجاز الريادية والقيادية اليوم على إختلاف مضامينها يثبت مدى جدية العمل على تحقيق ما تطمح له الجمعية من تعليم وتدريب وتاهيل جيل قادر على خوض غمار الحياة المهنية العملية من خلال برامجنا المتعددة، والتي تندرج تحت ثلاثة محاور رئيسية وهي الريادة، والجاهزية للعمل، والمعرفة المالية.»

مضيفاً: «كما أن الشركات والمؤسسات ساهمت في تعزيز مفهوم المسؤولية الإجتماعية عن طريق دعمها لأنشطة وبرامج الجمعية من أجل تحقيق مهمتها وهي «تمكين الشباب لتحقيق طموحاتهم نحو اقتصاد أفضل». ولا ننسى دور الجمعية في تعزيز ثقافة العمل التطوعي في المجتمع، من خلال تعاون الشركات ومؤسسات القطاع الخاص بتوفير المتطوعين من أجل تقديم برامجها المتعددة. وفي الختام، لا يسعني إلى ان أتقدم بجزيل الشكر والعرفان لكل من ساهم في تقديم الرعايات والدعم من قبل المؤسسات والشركات في القطاعين الحكومي والخاص الذين عادا بالأثر الواضح على نضج الجمعية ووصولها إلى هذه المرحلة من الإنجازات التي فاقت التوقعات.»

وفيما يخص خطة إنجاز الكويتية للعام 2017، فقد إقترحت المؤسسة العديد من المبادرات شملت المزيد من الانتشار والتوسع في المؤسسات التعليمية الحكومية والخاصة من خلال تطبيق برامج إنجاز للمراحل التعليمة التالية: المتوسطة والثانوية والمعاهد والجامعات في جميع محافظات الكويت، وتعزيز ثقافة التطوع وإشراك متطوعين من ذوي الخبرة والكفاءة من مؤسسات القطاع الخاص وأصحاب الخبرة المهنية والعملية، إلى جانب إشراك المزيد من الشركات والمؤسسات في تفعيل دورهم في المسؤولية الإجتماعية من اجل تحقيق مهمة انجاز وهي «تمكين الشباب لتحقيق طموحاتهم نحو اقتصاد أفضل». وضم المزيد من الطلبة في الفعالية السنوية لمسابقة «برنامج الشركة» للطلاب وطالبات المرحلة الثانوية والمعاهد والجامعات.

هذا وقد تم خلال الإجتماع مناقشة مشروع الميزانية المقترحة للسنة المالية 2017، والموافقة على إعادة تعيين مراقب الحسابات ارنست ويونغ العيبان والعصيمي وشركاهم كمدقق قانوني للعام القادم. وقد جرت الموافقة على انتخاب اعضاء مجلس الادارة الجديد « بالتزكية»، بعد ابراء ذمة مجلس الادارة السابق، وقد تقدم 12 مرشحاً بترشيحهم لعضوية مجلس الادارة الجديد للدورة القادمة –2017 2018.

والجدير بالذكر، انه في العام 2016 بلغ عدد الأعضاء المؤسسين لجمعية إنجاز الكويتية 65 عضو. وتم سداد جميع الرسوم المستحقة عليهم.

يعلن عن نتائجه المالية للربع الثالث

بنك الإثمار يحقق أرباحاً صافية بقيمة 6.50 مليون دولار

فالح المطيري

أحمد عبدالرحيم

أعلن بنك الإثمار، بنك التجزئة الإسلامي الذي يتخذ من البحرين مقراً له، عن تسجيل صافي ربح بلغ 16.73 مليون دولار أمريكي لفترة التسعة أشهر المنتهية في 30 سبتمبر 2016، مقارنة بصافي ربح بلغ 11.39 مليون دولار أمريكي سجل في الفترة نفسها من العام الماضي، وكان صافي الربح الخاص بمساهمي البنك لفترة التسعة أشهر المنتهية في 30 سبتمبر 2016 قد بلغ 6.5 مليون دولار أمريكي، مقارنة بأرباح بلغت 2.11 مليون دولار أمريكي سجلت في الفترة نفسها من العام الماضي.

وكان صافي الربح لفترة الثلاثة أشهر المنتهية في 30 سبتمبر 2016 قد بلغ 4.77 مليون دولار أمريكي مقارنة بصافي خسارة بلغت 1.65 مليون دولار أمريكي سجلت في الفترة نفسها من العام المتصرم. وكان صافي الربح الخاص بمساهمي البنك لفترة الثلاثة أشهر المنتهية في 30 سبتمبر 2016 قد بلغ 2.10 مليون دولار أمريكي مقارنة بصافي خسارة بلغت 3.55 مليون دولار أمريكي سجلت في الفترة نفسها من العام الماضي.

صرح بذلك رئيس مجلس إدارة بنك الإثمار الأمير عمرو الفيصل في أعقاب مراجعة وموافقة مجلس الإدارة على النتائج المالية الموحدة للبنك لفترة التسعة أشهر المنتهية في 30 سبتمبر 2016.

وقال «بالأصالة عن نفسي ونيابة عن مجلس إدارة بنك الإثمار، يطيب لي أن أعلن بأن ويتضح ذلك جلياً من خلال نمو محفظة الحسابات الإستثمارية المطلقة والتي بلغت 2.45 مليار دولار أمريكي كما في 30 سبتمبر 2016، أي بزيادة نسبتها 11.6 في المائة مقارنة بـ 2.19 مليار دولار أمريكي كما في 30 سبتمبر 2015، وبزيادة نسبتها 11.5 في المائة بالمقارنة بـ 2.19 مليار دولار أمريكي كما في 31 ديسمبر 2015».

واستطرد عبدالرحيم بالقول: «إن هذه الزيادة هي دليل آخر على ثقة العملاء المستمرة في بنك الإثمار وأن الجهود التي يبذلها البنك ليصبح قريباً جداً من عملائه تؤتي ثمارها. وقد نمت على سبيل المثال الحسابات الجارية ومستحقات المستثمرين بنسبة 7.6 في المائة لتصل إلى 3.59 مليار دولار أمريكي كما في 30 سبتمبر 2016 مقارنة بـ 3.34 مليار دولار أمريكي كما في 30 سبتمبر 2015، وبزيادة نسبتها 6.2 في المائة مقارنة بـ 3.39 مليار دولار أمريكي كما في 31 ديسمبر 2015، وتمثل الأصول السائلة حالياً ما نسبته 12.7 في المائة من إجمالي الموجودات مقارنة بنسبة 10.6 في المائة كما في 31 ديسمبر 2015».

الجدير بالذكر أن بنك الإثمار قام خلال هذا العام بافتتاح فرعه في منطقة قلالي وهو رابع فرع ذو خدمات متكاملة في المحرق والفرع الثامن عشر للبنك في البحرين. كما قام البنك أيضاً خلال العام بتركيب جهازين صراف آلي جديدين في مدينة حمد، وهو ما يؤكد مدى التزام البنك بالاهتمام باحتياجات عملائه وتلبيتها بسرعة.

وتماشياً مع التزام البنك بمواصلة تحسين عروض خدمة العملاء، قام بنك الإثمار بتطوير الإجراءات المتعلقة بخدمة العملاء. كما قدم بنك الإثمار لحاملي بطاقات الائتمان فرصاً للفوز بجوائز مالية يبلغ مجموعها أكثر من 75 ألف دولار أمريكي كجزء من عروض بطاقات الائتمان التي يقدمها البنك. وبالإضافة إلى ذلك، قام البنك بتوقيع اتفاقية تفاهم مع بنك الإسكان لتوفير تمويلات مدعومة من الحكومة لمشروع «دانات الرفاع» أحد المشاريع الإسكانية الحكومية.

وفي وقت سابق من هذا العام، وافق المساهمون خلال اجتماع الجمعية العامة غير العادية على خطة الهيكلة الجديدة للمجموعة والتي صممت لتحقيق المزيد من التطور في الأعمال المصرفية الأساسية والنظرة الاستراتيجية للبنك. وتهدف هذه الخطة إلى تكوين شركة قابضة جديدة تكون مدرجة في كل من بورصة البحرين وبورصة الكويت ومرخصة من قبل مصرف البحرين المركزي وخاضعة لإشرافه. وستحتفظ الشركة القابضة الجديدة بنسبة 100 في المائة من الأصول المملوكة من قبلها في بنك الإثمار من خلال شركتين تابعتين، إحداهما بنك تجزئة إسلامي الذي سيستمر في القيام بصميم تخصصه في الأعمال المصرفية الأساسية بينما تتولى الشركة التابعة الأخرى إدارة الاستثمارات. وستكون كلتا الشركتين التابعتين مرخصتين من قبل مصرف البحرين المركزي وتخضعان لإشرافه.

«غرفة تجارة وصناعة دبي»: فرص استثمارية جديدة لدول الخليج في أسواق أمريكا اللاتينية

كشفت دراسة متخصصة لغرفة تجارة وصناعة دبي حول التبادل التجاري والاستثمارات بين دول مجلس التعاون الخليجي وأمريكا، أن المنتجات الزراعية والمنتجات الغذائية وخدمات النقل الجوي والخدمات اللوجستية وقطاع الصناعة والأعمال المصرفية وأعمال التجارة والاستثمار، تعد أهم القطاعات الواعدة للتعاون المشترك بين الجانبين. وتأتي الدراسة بهدف رسم خريطة العلاقات بين المنطقتين وتسليط الضوء على أهم الفرص المتاحة أمام الحكومات والمستثمرين وأصحاب المصلحة، وتتزامن مع انطلاق المنتدى العالمي للأعمال لدول أمريكا اللاتينية الذي تنظمه الغرفة خلال يومي 9 و10 نوفمبر الجاري في دبي.

وأظهرت الدراسة أن التدفق التجاري الثنائي بشكل عام بين دول المنطقتين شهد نمواً في السنوات الأخيرة، مدفوعاً بشكل خاص بحاجة دول أميركا اللاتينية للطاقة وحاجة دول الخليج للغذاء. كما تمتد العلاقة التجارية بينهما إلى أبعد من ذلك، لتشمل تجارة المعادن والمركبات والآلات. ويعتمد الخليج العربي على بعض دول المنطقة أكثر من غيرها، إذ تمثل البرازيل الشريك التجاري الأكبر لدول الخليج في المنطقة. وتشير البيانات الصادرة عن صندوق النقد الدولي إلى أن البرازيل صدّرت 77 بالمائة من إجمالي صادرات المنطقة إلى دول الخليج عام 2015 (بقيمة وصلت إلى 11 مليار دولار أميركي)، في حين أنها استقبلت 65 بالمائة من صادرات دول الخليج إلى المنطقة بقيمة وصلت إلى 5.6 مليار دولار أميركي.

كما تعتمد دول الخليج بشكل شبه حصري على البرازيل لاستيراد المعادن. أما بالنسبة للمنتجات الأخرى، والتي تتنوع من الآلات إلى الأخشاب، فتحصل دول الخليج عليها من دول أخرى في أميركا اللاتينية؛ إذ تشكل الأرجنتين

والمكسيك أهم الشركاء التجاريين بعد البرازيل، حيث تزود الأرجنتين دول الخليج بمنتجات الحبوب والحديد والفولاذ في حين تزودها المكسيك بالمركبات والآلات الكهربائية وبشكل النفط والغاز الطبيعي المسال والأسمدة غالبية صادرات دول الخليج إلى أميركا اللاتينية.

ومع استمرار انخفاض أسعار النفط مقارنة بالأعوام السابقة، يسعى المستثمرون الخليجيون لتنويع قاعدة استثماراتهم بهدف إعادة التوازن إلى محافظهم الاستثمارية من خلال استكشاف أسواق جديدة في دول أمريكا اللاتينية وجذب المزيد من الاستثمارات الأجنبية إلى منطقة الخليج.

وحول الدراسة قال حمد بوعميم، مدير عام غرفة تجارة وصناعة دبي: « تفيد هذه الدراسة في تحديد الفرص المتاحة ضمن القطاعات ذات الأهمية الاستراتيجية، كما تساعد في التعرف على السمات الاقتصادية لدول الخليج العربي ودول أمريكا اللاتينية المشاركة في المنتدى العالمي للأعمال لدول أمريكا اللاتينية».

وتتطرق الدراسة إلى أهم القطاعات الحيوية في امريكا اللاتينية وفي مقدمتها مجالات الطيران والخدمات اللوجستية والموانئ الأكثر جذبًا لاهتمام المستثمرين الخليجيين في هذه المنطقة وفقا لتوجهات جهود دول مجلس التعاون لتحقيق الانتشار الأوسع عالميا.